

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦٨

بتعيين السيد / علي عبد الرازق وكيلًا لوزارة التعليم العالي
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور ؛وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسئوليات وتنظيم
وزارة التعليم العالي ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة البحث
العلمي ؛
وعلى ميزانية وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للبحث العلمي والهيئات
التابعة له للسنة المالية ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد/ علي عبد الرازق وكيلًا لوزارة التعليم العالي نقلاً
بدرجته من وزارة البحث العلمي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٦٨

في شأن نقل الدكتور جمال الدين محمد جاد بدرجته إلى معاهد
البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الإدارية
والمالية للمركز القومي للبحوث ؛مادة ١٧ - تدج الأقسام الفنية والوحدات التابعة لها والمعاهد
بالملاحقة بالمركز في الشعب المشار إليها في المادة ١٢ وذلك بقرار من وزير
البحث العلمي .مادة ١٨ - إلى أن تصدر لائحة تنظيم شؤون المركز الإدارية
والمالية ، يستمر العمل باللائحة الإدارية والمالية الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ، المشار إليه فيما لا يتعارض مع أحكام
هذا القرار .وفي تطبيق اللائحة المشار إليها يكون لوزير البحث العلمي الاختصاصات
المقررة لرئيس المجلس الأعلى للعلوم ، ولأمين عام المركز الاختصاصات
المقررة للسكرتير العام .وتؤول إلى مدير المركز جميع الاختصاصات المقررة لمجلس رؤساء الأقسام
في اللائحة المذكورة ، وفي تطبيق أحكامها يستبدل بعبارة "القسم" عبارة
"الشعبة" كما يستبدل بعبارة "الوحدة" عبارة "المعمل" .مادة ١٩ - يستبدل بنص المادة ٤٥ من اللائحة الإدارية والمالية
للمركز القومي للبحوث المشار إليها النص الآتي :" يتولى التحقيق فيما ينسب إلى أعضاء هيئة البحث أحد أعضاء
هيئة التدريس بكلية الحقوق بإحدى الجامعات بتكليف من مديرها بناء
على طلب مدير المركز ، كما يجوز أن يطلب المدير من النيابة الإدارية إجراء
التحقيق ويقدم بنتيجة التحقيق تقرير إلى مدير المركز .ويحيل مدير المركز العضو المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا رأى محلاً
لذلك " .مادة ٢٠ - إلى أن يعين مدير المركز القومي للبحوث يتولى وزير
البحث العلمي اختصاصات المدير .مادة ٢١ - يلغى قرارا رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤
ورقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ المشار إليهما ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام
هذا القرار .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ (٢٩ يونيه سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر